

Sudan's Civil War and Peacebuilding Opportunities

Dr. Mohammed Abdullah Al-Teer ^{1*}, Yousef Ahmed Ahmadi ², Dr. Ali Ahmed Sheneeb ³

^{1,2,3} Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce,

Al-Asmariya Islamic University, Zliten, Libya

*Corresponding author: drmohammedalkeer@gmail.com

الحرب الأهلية في السودان وفرص بناء السلام

محمد عبد الله التير ^{1*}، د. يوسف أحمد احمادي ²، د. علي أحمد شنيب ³
^{3,2,1} قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

Received: 02-08-2025; Accepted: 09-10-2025; Published: 18-10-2025

Abstract

This study examines the Sudanese civil war and the opportunities for peacebuilding. This war represented the most prominent manifestation of political, social, and economic instability witnessed by the Republic of Sudan in the twenty-first century. It aims to analyze the roots of the conflict and the underlying political, economic, social, and cultural causes, focusing on issues of marginalization, identity, tribal divisions, and the role of regional and international powers in this war. It also seeks to explore the humanitarian, economic, and social repercussions of the ongoing war and analyze the opportunities and challenges of peacebuilding in light of the current Sudanese reality. The study adopts a descriptive-analytical approach, utilizing relevant documents, reports, and academic sources. The study concludes that the continuation of the conflict was due to the intertwining of social and political factors and the weakness of state institutions. However, achieving peace remains possible through building trust among all parties to the conflict and social components within Sudan, as well as promoting transitional justice and establishing a governance system that guarantees the participation of all parties to the conflict.

Keywords: conflict, civil war, security, regional, peace, stability.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة البحثية الحرب الأهلية في السودان وفرص بناء السلام، فهذه الحرب شكلت أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي شهدتها جمهورية السودان في القرن الحادي والعشرين. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل جذور الصراع والاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكامنة وراء هذا الصراع، مع التركيز على قضايا التهميش والهوية والانقسامات القبلية ودور القوى الإقليمية والدولية في هذه الحرب. تسعى الدراسة أيضاً إلى استكشاف التداعيات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استمرار الحرب، وتحليل فرص وتحديات بناء السلام في ظل الواقع السوداني الراهن. في منهج الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وتوظيف الوثائق والتقارير والمصادر الأكاديمية ذات الصلة. وخلصت الدراسة إلى أن استمرار الصراع كان بسبب تداخل العوامل الاجتماعية والسياسية وضعف مؤسسات الدولة، غير أن تحقيق السلام يظل ممكن عبر بناء الثقة بين كافة أطراف النزاع والمكونات الاجتماعية داخل السودان، فضلاً على تعزيز العدالة الانتقالية وبناء نظام حكم يضمن مشاركة كل أطراف الصراع.

الكلمات المفتاحية: الصراع، الحرب الاهلية، الأمن، الإقليمي، السلام، الاستقرار.

المقدمة

تواجه دولة السودان منذ عقود عديدة، حالة معقدة يسودها عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي تتمثل في الكثير من الصراعات والنزاعات المسلحة شكلت عقبة أمام وحدة السودان وأدت إلى تطور الصراع وتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المسببة لحالة انعدام الامن وبالتالي الحرب الأهلية. حيث تطورت النزاعات في السنوات الأخيرة مما زاد من حالة التوتر والصراع والذي أثر سلباً

على وحدة البلاد واستقرارها. ومن أجل دراسة الجذور التي أدت وتسببت في اندلاع الحرب الأهلية في السودان، لا بد من إعادة تقييم هذه الصراعات والنزاعات والبحث عن فرص السلام. ذلك يفرض علينا دراسة وتحليل الصراعات المستمرة والمتكررة التي كان سببها حالة التهميش الاقتصادي والسياسي والثقافي لمناطق جنوب وغرب البلاد. حيث أنه ومن خلال تتبع الأحداث فإن هذه المناطق طالبت عدة مرات بتطبيق نظام الحكم الذاتي أو الاستقلال والذي تجاهلته الحكومة، مما سبب أزمات سياسية وزيادة حدة الصراع والذي أحدث أزمات إنسانية حادة استدعت الجهود الدولية لتوفير المساعدات اللازمة. فجذور الصراع في السودان تؤكد وجود صراعات ونزاعات مستمرة بين الحكومة والفصائل المختلفة في البلاد، حيث تسعى هذه الدراسة لمعالجة هذه القضايا لتساهم في النهوض بوحدة وبجهود السلام والاستقرار في السودان.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تقوم بدراسة وتحليل النزاع والحرب الأهلية في السودان والتي تسببت حالة من عدم الاستقرار تهديداً لوحدة السودان واستقراره. إن هذه النزاعات تقف عائقاً أمام استقرار وتنمية وتطور السودان وتزيد من الانقسام الاجتماعي. كما تسعى هذه الدراسة معالجة الفجوة الموجودة في الأدبيات والتي تتناول جذور النزاع بعيداً عن وضع استراتيجيات لبناء السلام في البلاد.

كما تساهم الدراسة في التحليل الأسباب والعوامل التي زادت حدة الصراع على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك من أجل استكشاف مسارات التسوية. حيث تكتسب أهمية هذه الدراسة طابعاً مميزاً بالنظر إلى الظروف الراهنة، ذلك أن التعقيدات التي اتسم بها الوضع الأمني في السودان منذ عام 2019 وما أعقب ذلك من ترتيبات انتقالية حتمت تحتم القيام بدراسة للمرحلة الحالية وفرص وضع حلول لها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز فرص العدالة الانتقالية وإعادة بناء الثقة بين مختلف المكونات السودانية.

تكمن مشكلة الدراسة في أن الصراع والنزاع المسلح في السودان ظاهرة متكررة خلال عقود وذلك نظراً لطبيعة تكوين وتركيب المجتمع السوداني حيث الولاء للقبيلة والمناطق مما أدى إلى إضعاف الدولة وإضعاف الترابط الاجتماعي. حيث أن هذه الحالة تستدعي الإجابة عدة تساؤلات أغلبها تتناول جذور وبداية هذا النزاع ووضع الحلول لها. وفي هذا السياق يبرز السؤال الرئيسي الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه وهو (كيف يمكن فهم وتحليل العوامل المسببة للحرب الأهلية، وتحليل آثارها ووضع الحلول الجذرية لحللتها؟ ولعل أهم الأسئلة الفرعية لهذه الدراسة ما يلي:

1. ما هي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى نشوب الحرب في السودان؟

2. ما هي أهم سبل وفرص ومعوقات بناء السلام في البلاد؟

3. هل تم توظيف ودراسة تجارب الدول الإقليمية والدولية التي مرت بنفس الحالة؟

كما تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل أهم الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى اندلاع الحرب مرات عديدة. وتتناول الدراسة دراسة الآثار الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه الصراعات والحروب. فضلاً على أن هذه الدراسة تسعى إلى البحث عن الفرص الملائمة لبناء السلام في ظل هذه التحديات التي تواجه تحقيق هذا الهدف.

أما فرضيات الدراسة فتقوم على أن الصراع والحرب في السودان ما هو إلا تداخل بين عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وأثارها شملت مجالات مختلف أدت إلى إضعاف مؤسسات الدولة السودانية، لكن تبقى فرص فرض وبناء السلام ممكنة في حال توفرت البيئة المناسبة سواء كانت سياسية أو أمنية أو اجتماعية تكفل وضع اتفاق لمرحلة انتقالية.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليل وذلك لوصف وتحليل ودراسة الصراع والحرب في السودان. كما تعتمد الدراسة على جمع البيانات وتحليل الوثائق والتقارير ومراجعة الأدبيات السابقة مما يوفر فهماً معمقاً للوضع في السودان وذلك من خلال ملاحظة الوقائع والأحداث المتعلقة بالحرب في السودان ثم تحليلها للوصول إلى استنتاجات تساهم في بناء تصورات للبناء والاستقرار.

الدراسات السابقة

تُظهر الدراسات السابقة أهمية فهم الحرب الأهلية في السودان والصراع على السلطة وتأثيرها على الأمن والاستقرار. من الضروري بناء استراتيجيات فعالة لتعزيز التعاون الأطراف المتصارعة ومواجهة التحديات المشتركة بشكل واقعي. تتناول هذه الدراسة الحرب الأهلية في السودان وفرص بناء السلام، وهو موضوع يتطلب استعراضاً شاملاً للدراسات السابقة ذات الصلة، بالإضافة إلى النقد والتحليل. وفيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تتناول هذا الموضوع:

الاستقرار السياسي وأثره على التنمية الاقتصادية في السودان، صالح (2025). تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في السودان، استخدم الباحث هنا المنهج الوصفي التحليلي وبيانات رسمية. وتوصل أن هناك علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي ومؤشرات التنمية مثل النمو الاقتصادي والاستثمار، وأكدت دراسته على ضرورة تعزيز ودعم مؤسسات الدولة ولا بد من سيادة القانون لتحقيق التنمية. حيث استخدم الباحث منهجية تتناسب مع طبيعة الصراع في السودان، ورغم تركيزه على المؤشرات الاقتصادية، إلا أنه تجاهل تحليل العوامل الداخلية والاجتماعية، وأثرها في خلق بيئة ملائمة لتنمية المستدامة في السودان.

التعقيب على الدراسة : إن هذه الدراسة تشير إلى العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في السودان وتركز بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية دون التعمق في الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تلعب دوراً حاسماً في الصراع، وقد يكون من المفيد التوسع في دراسة العلاقة بين الصراع في الداخل وبين التجزئة الاجتماعية في السودان مثل الهوية المكانية والاثنية، وتأثير هذه العوامل على الاستقرار والتنمية.

والإضافة التي ستقدم في هذه الدراسة : هي تطوير الدراسة لتشمل تأثير الحرب الأهلية على القطاعات الاجتماعية والتنمية في مناطق معينة منها دارفور وجنوب كردفان، وتحليل كيفية تأثير التوترات الإثنية والعرقية على الحلول السلمية .

الثورة السودانية (2018-2019): مقارنة توثيقية تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها أحمد (2021). تتناول الدراسة جذور وبدايات الثورة السودانية التي انتهت حكم البشير كما اشارت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى اندلاعها، كما تطرقت الدراسة إلى مراحل تطور الثورة حتى سقوط نظام البشير في السودان، مع تحليل كافة التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية بعد الثورة. الدراسة اهتمت بالتدقيق وتحليل الاحداث بعد الثورة، إلا أنها لم تفصل بما يكفي في تحليل دور القوى الإقليمية والدولية والأطراف المحلية في التأثير على تحقيق السلم والوصول تحقيق الامن والاستقرار.

التعقيب على الدراسة : إن الدراسة تناولت خلفية الثورة السودانية وأسبابها، إلا أنها لم تركز بشكل أعمق إلى دور القوى الإقليمية والدولية في توجيه مسار هذه الثورة أو التدخلات التي تلتها، كما أنه لم يتم التعمق في تقييم أثر التحولات السياسية في سياق الحرب الأهلية المستمرة وكيفية الربط بين الثورة وبناء السلام. بالإضافة التي نقدمها في دراستي : سيتم التركيز على العلاقة بين الثورة السودانية والنزاع المستمر في الدولة ، وكيف يمكن هنا أن تشكل المرحلة الانتقالية من الثورة فرصة فريدة أو تهديداً أمام جهود بناء السلام في البلاد، أيضاً استكشاف التأثير الإقليمي والدولي على المفاوضات السلام مابعد الثورة، وكيف تساهم تلك الأطراف في تشكيل نتائج هذه الحرب.

دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية النزاعات السودان نموذجاً موسى (2015). تبحث هذه الدراسة في آليات عمل مجلس السلم والأمن الأفريقي ودوره في معالجة النزاعات في القارة، مع التركيز على الحالة السودانية كنموذج حالة لدراسة دور مجلس السلم والأمن الأفريقي. كما تطرق الباحث إلى أهمية دور الوساطة التي قام بها المجلس في السودان، والبعثات الميدانية التي أرسلها، فضلاً على تعامله مع أزمات دارفور وجنوب السودان. حيث الدراسة مرجع مهم لفهم وتحليل الدور الإقليمي في تسوية النزاعات، في المقابل لم تركز وربما اهملت الدراسة تحليل الأثر الفعلي لتدخلات المجلس على تحقيق السلام والاستقرار الأمني في السودان.

التعقيب على الدراسة: تناولت الدراسة دور المجلس في تسوية النزاعات في السودان بشكل عام، بما في ذلك دارفور وجنوب السودان، وفي نفس الوقت لم تتناول بشكل كافٍ تأثير هذا التدخل على استدامة السلام على المدى الطويل كما أن أثر الحلول التي اقترحتها مجلس السلم لم يتم العمل به .

قدمت الدراسة التي سأتناولها إلى تقديم تحليل نقدي لتدخل مجلس السلم والأمن الأفريقي من فعالية الحلول التي قدمها مجلس السلم للوصول إلى السلام الدائم ،كما يمكن أن سنتناول في هذه الدراسة تأثير التدخلات الخارجية مثل منظمات الأمم المتحدة وأيضا الاتحاد الإفريقي من جهة أخرى لتقييم دورهم في تجاوز الهويات المتنازعة عليه وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المختلفة.

تقسيم الدراسة:

المحور الأول: جذور الحرب الأهلية في السودان

1. العوامل السياسية: الصراعات على السلطة، ضعف المؤسسات، والانقلابات العسكرية.
2. العوامل الاقتصادية: توزيع الموارد، الفقر، البطالة، واقتصاد الرعي.
3. العوامل الاجتماعية والثقافية: الانقسامات الإثنية والقبلية، أزمة الهوية الوطنية.
4. دور التدخلات الإقليمية والدولية: في تأجيج أو احتواء الصراع.

المحور الثاني: تداعيات الحرب الأهلية

1. التداعيات الإنسانية: النزوح، اللجوء، والأزمات الصحية.
2. التداعيات الاقتصادية: تراجع الإنتاج، انهيار العملة، وهروب الاستثمارات.
3. التداعيات الاجتماعية: تفكك النسيج الاجتماعي، وارتفاع معدلات الجريمة.
4. دور التدخلات الإقليمية والدولية في تأجيج أو احتواء الصراع.

المحور الثالث: فرص وتحديات بناء السلام

1. فرص بناء السلام: وقف إطلاق النار، المبادرات المحلية، ودعم المجتمع الدولي.
2. التحديات السياسية والأمنية: غياب الثقة، وتعدد الفاعلين المسلحين.
3. العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: كركانز لاستدامة السلام.
4. الاستفادة من التجارب المقارنة: رواندا، جنوب أفريقيا، وليبيريا.

المحور الأول: جذور الحرب الأهلية في السودان

تتعدد جذور الحرب الأهلية في السودان وتتداخل بشكل كبير، مما يجعلها أزمة وليست مجرد صراع أو حرب. حيث أن هذه الجذور والبدليات تعود إلى عدة عوامل منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من الناحية السياسية وبسبب الانقلابات العسكرية المتكررة في السودان وضعف المؤسسات وغياب ثقافة التداول السلمي على السلطة أصبح العنف هو السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة. أما من الناحية الاقتصادية شكل التوزيع غير العادل لثروات البلاد وظاهرة الفقر والبطالة إلى زيادة حدة التوترات. ومن الناحية الاجتماعية فقد زادت الطائفية والإثنية والقبلية من الانقسامات في البلاد فأصبح الولاء للقبيلة وللناطق على حساب الولاء للدولة. فضلا على الدور الكبير الذي لعبته التدخلات الإقليمية والدولية في تغذية الصراع وحلته من البعض الآخر.

أولاً: العوامل السياسية – الصراعات على السلطة، ضعف المؤسسات، والانقلابات العسكرية

تشكل العوامل السياسية قاعدة أساسية لفهم جذور الحرب الأهلية في السودان، فهي تعد إطاراً تاريخياً يفسر مسار الصراع وتطوره. منذ نيل الاستقلال عام 1956، عرف البلد سلسلة من الانقلابات وتنافساً مستمراً على الحكم. حدث ذلك في ظل مؤسسات ضعيفة لم تتمكن، في الأغلب، من استيعاب المطالب الشعبية أو إدارة التعدد الإثني كما ينبغي. ووفقاً للدراسة التي قام بها موسى (2025 ص 25) حيث عبر "85% من المبحوثين عن قناعتهم بأن تسييس الإدارات الأهلية وتحريض النخب السياسية لبعض القبائل ضد الأخرى

كان أحد المحركات الأساسية للصراع، خاصة خلال فترة حكم نظام الإنقاذ، الذي اتبع سياسة فرق تسد، من خلال تسليح بعض القبائل ودعمها في تولي المناصب. وبعد سقوط النظام في أبريل 2019م، تفاقم العنف مع غياب دور فاعل للحكومة الانتقالية في احتوائه. ومع مرور الوقت، تراكمت آثار هذه السياسات من السلطة المضطربة والانقلابات المتتالية. هكذا ترسخت أسباب العنف المسلح، وأصبح الوصول إلى استقرار سياسي أشبه بهدف بعيد، وربما مؤجل دائماً.

تتراجع موجات العنف المتزايدة في السودان، إلى حد كبير، إلى نزعة قديمة تميل إلى تمجيد الجيش بوصفه الأداة الحاسمة للسيطرة على الحكم. هذا الميل جعل الدولة، عبر عقود، ساحة لتجريب الانقلابات ومحطة متكررة للاضطراب السياسي (أبو القاسم، 2018). ومنذ الاستقلال، مر السودان بأكثر من عشر محاولات انقلاب، نجح سبع منها، وهو ما يعكس هشاشة مسار التحول الديمقراطي وضعف ترسخ ثقافة التداول السلمي للسلطة. ربما يفسر ذلك كيف أصبحت السياسة هناك أسيرة منطق القوة بدل الحوار، وكيف تراجعت فرص بناء مؤسسات مستقرة قادرة على احتواء الخلافات.

شكل انقلاب عمر البشير عام 1989 نقطة تحول في تاريخ السودان، حيث انقلب على الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، وأقام نظاماً يسيطر عليه الجيش والحزب الحاكم، حيث قام بإضعاف المؤسسات المدنية والسياسية القائمة في البلاد. واستمر هذا الوضع حتى إسقاط نظامه بانتفاضة في ديسمبر 2018 لكن الهيمنة العسكرية استمرت في السيطرة على البلاد بتشكيل مجلس عسكري انتقالي في 2019 (Bereketeab, 2022).

فضلاً على ذلك، كانت مؤسسات الدولة ضعيفة بسبب سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم، كما لم يتم بناء نظام للحكم قادر على إدارة البلاد ذات التنوع العرقي والديني (حاتم، 2025، ص. 40). ومع غياب المؤسسات الحكومية والديمقراطية في البلاد اختفت أيضاً السبل السلمية للملاءمة لحل النزاعات العرقية والسياسية، وبالتالي كان اللجوء للحلول العسكرية غالبية في كثير من الأحيان.

كما ساهم صعود القوى العسكرية الموازية، وأبرزها قوات الدعم السريع، في تفاقم الانقسام المؤسسي. فهذه القوات، التي نشأت في سياق النزاعات بدارفور، تحولت إلى فاعل سياسي وعسكري مستقل، وأصبحت لاعباً رئيسياً في الصراع المسلح مع الجيش منذ عام 2023. هذا الوضع أنتج دولة بمؤسسات متوازنة ومتنافسة، ما جعل الاحتكام للدستور أمراً هشاً وغير ملزم.

تفاعلت كل هذه العوامل السياسية لتوسيع الفجوة بين المواطن والدولة، مما هيأ البيئة لتحول الخلافات السياسية إلى نزاعات مسلحة متكررة. ومع غياب الإرادة السياسية لتحويل السلطة إلى مؤسسات ديمقراطية، استمرت الحلقة المفرغة للصراع، وأصبحت الحرب الأهلية نتيجة متوقعة أكثر من كونها استثناء (موسى، 2025، ص. 18). إن التداخل بين تكرار الانقلابات العسكرية، وضعف المؤسسات المدنية، وصعود القوى العسكرية الموازية، يضع الأساس لفهم استمرارية الحرب الأهلية في السودان. معالجة هذه الجذور السياسية تتطلب إرادة حقيقية لإعادة هيكلة مؤسسات الدولة على أسس مدنية شاملة، وضمان خضوع القوات المسلحة، النظامية وغير النظامية، لسلطة القانون.

ثانياً: العوامل الاقتصادية – توزيع الموارد، الفقر، البطالة، واقتصاد الرعي

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في تأجيج الحرب الأهلية في السودان، حيث أن الاقتصاد سواء كأداة للنزاع أو كحاجز للتنمية يوظف لتأجيج الحرب. تسلط هذه الدراسة الضوء على أربعة مكونات رئيسية: توزيع الموارد الطبيعية والأسواق؛ ومعدلات الفقر؛ ونسب البطالة؛ واعتماد الاقتصاد على الرعي والزراعة. كل مكون من هذه المكونات يساهم في زعزعة الاستقرار وتحويل التوترات إلى صراعات مسلحة.

يعاني السودان من توزيع غير متكافئ للموارد الطبيعية، حيث يتركز النفط والمعادن الزراعية في بعض المناطق دون غيرها، ما يولد توترات حول السيطرة والاستفادة. بعد انفصال جنوب السودان، فقد السودان حوالي 70% من إيرادات النفط، مما عمق الأزمة المالية وأقصى موارد حيوية مهم للدولة. فضلاً عن ذلك، يُشكل الذهب أحد أعمدة النزاع الاقتصادي الحديثة؛ فقد تطور قطاع التنقيب الذاتي لينتج نحو 80 طناً من الذهب عام 2024، بقيمة تقدر حوالي 6 مليارات دولار، مع تهريب أكثر من نصفها لدول مثل الإمارات وروسيا، مما منح الجماعات المسلحة –الجيش وقوات الدعم السريع– مصادر تمويل مستقلة (FT, 2025).

يعد الفقر المتفشى عنصراً مهماً في تهديد استقرار الدولة؛ فالنزاع أدى إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية والوظائف، واضطراب كبير في سلاسل الإنتاج والتوزيع، ما زاد من نسبة الفقر في البلاد. فقد ارتفع الفقر في السودان بنحو 1.8 مليون شخص ليشكل عبئاً إضافياً على البلاد (Ahmed, 2025). كما ارتفعت نسب البطالة بشكل ملفت، خاصة في الحضر والقطاع غير الرسمي. حيث فقد نحو 5.2 مليون شخص وظائفهم، منها 2.7 مليون في قطاع الخدمات وحده (Ahmed, 2025). أما اقتصاد الرعي والزراعة، فيعتمد عليه الغالبية العظمى من السودانيين، ويواجه تحديات متراكمة. بحسب الإحصاءات، يعمل حوالي 80% من القوى العاملة في الزراعة، وحتى في عام 2006 كانت تساهم بمقدار 35% من الناتج المحلي. غير أن توسع الزراعة الميكانيكية زاد من ضغط الأراضي، مما قلص مساحات الرعي التقليدية وأضعف قدرة السكان الريفيين على العيش. تفاعلت هذه العوامل لتنتج بيئة اقتصادية جديدة تسيطر فيها فئات معينة من السكان على موارد البلاد ومؤسساتها، بينما يعم الفقر والبطالة أغلب السكان، خصوصاً في الريف. ومع غياب شبكات أمان اجتماعي أو توزيع عادل للثروات، تحولت الصراعات الاقتصادية إلى أزمات مسلحة، إذ لجأت الجماعات المدنية إلى تشكيل أو اللجوء للقوى المسلحة كوسيلة للدفاع أو السيطرة على الموارد. من هنا تبين العوامل الاقتصادية أن الاقتصاد في السودان لا يعزز الاستقرار، بل ينعش ويغذي النزاعات المتكررة في دولة السودان.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية والثقافية – الانقسامات الإثنية والقبلية والهوية الوطنية

تعد العوامل الاجتماعية والثقافية من أبرز العوامل التي تغذي الصراعات والنزاعات الأهلية في السودان، إذ يرتبط تاريخ السودان الحديث بوجود انقسامات إثنية وقبلية كبيرة زادة من حدة الانقسامات واشعلت الفتن والحروب، هذه الانقسامات ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج لحقب استعمارية وتراكمات وسياسات خاطئة بسبب فشل الأنظمة السياسية في وضع سياسات قادرة على إدارة البلاد مع الأخذ في الاعتبار طبيع تقسيم المجتمع السوداني.

1- الانقسامات الإثنية والقبلية

توجد في السودان أكثر من 500 مجموعة قبلية وإثنية، تتحدث بأكثر من 100 لغة ولهجة مما يجعل هذا التنوع ثروة إنسانية وحضارية من جهة ومصدراً يزيد من التوترات من جهة أخرى. من جهة أخرى أدت السياسات المركزية التي ميزت مجموعات إثنية وقبلية على حساب مجموعات أخرى إلى ترسيخ شعور بالتمييز لدى أطراف كثيرة، خاصة في مناطق مثل دارفور والنوبة، ومناطق النيل الأزرق (مزياني، 2016). إن هذا التمييز شجع الحركات المسلحة التي طالبت بالمساواة وتقاسم السلطة والثروة ودفعها إلى حمل السلاح كوسيلة ضغط على الحكومة. كما لعبت القبلية دوراً مهماً ومباشراً في هذه النزاعات حيث تحولت القبائل في كثير من الأحيان إلى وحدات سياسية وعسكرية تتسلح لحماية مصالحها أو للتنافس على الموارد.

2- أزمة الهوية الوطنية

فشل السودان كغيرها من دول المنطقة منذ استقلالها في صياغة مشروع هوية وطنية تحتوي التنوع الثقافي والاثني في البلاد. حيث سيطرت الهوية العربية الإسلامية على الخطاب الرسمي، مما خلق شعوراً بالتهميش لدى المكونات الإفريقية الغير ناطقة باللغة العربية. إن هذا التهميش والإقصاء خلق شعوراً بعدم الانتماء عند جماعات كثيرة، وساهم في زيادة النزاعات والحركات الانفصالية، كما حدث في جنوب السودان قبل الانفصال عام 2011 (موسى، 2025، ص.24). وغيب الهوية الجامعة جعل الولاءات الأولية (الإثنية، القبلية، الجهوية) تتفوق على الولاء للدولة، وهو ما أعاق بناء مؤسسات وطنية قوية قادرة على تحقيق الاستقرار. فالذاكرة التاريخية والضغائن القديمة وانعدام الثقة بين المجموعات الإثنية، والصراع على الموارد والأرض أدى ذلك إلى تصعيد النزاع وصل إلى انفصال السودان إلى دولتين نظراً لهيمنة المجموعة الإثنية العربية على السلطة (مزياني، 2016).

3- دور الثقافة المحلية في الصراع

تؤثر الثقافة المحلية في أنماط حل النزاعات أو تأجيجها. ففي بعض المناطق، ساعدت الأعراف التقليدية ولجان الصلح في احتواء الخلافات، بينما في مناطق أخرى، وظفت الثقافة القبلية لتعزيز خطاب الكراهية والتحريض. وقد استغلت بعض النخب السياسية هذا البعد الثقافي في حشد الدعم أو تفكيك التحالفات. يتضح أن العوامل الاجتماعية والثقافية والانقسامات الإثنية والقبلية، مروراً بأزمة الهوية الوطنية، وصولاً لتأثير الثقافة المحلية تشكل ركناً أساسياً في استمرار النزاع في السودان. إن أي عملية سلام مستدامة لن تنجح دون معالجة هذه الجذور عبر سياسات ادماج تعترف بالتنوع وتدافع عليه، وتعيد صياغة مفهوم المواطنة بما يضمن المساواة الكاملة بين جميع المكونات. تلعب الثقافة المحلية دوراً في تهدئة النزاعات أحياناً، وفي إشعالها أحياناً أخرى. فهناك مجتمعات نجحت فيها الأعراف التقليدية ولجان الصلح في احتواء الخلافات وحفظ السلم بين الجيران. وفي أماكن أخرى، جرى توظيف الخطاب القبلي بطريقة زادت من الكراهية والتحريض. ويبدو أن بعض النخب السياسية استخدمت هذا البعد الثقافي لحشد المؤيدين أو لتفكيك تحالفات قائمة، حسب السياق والمصلحة. لهذا، فإن البنية الاجتماعية والثقافية-من الانقسامات الإثنية والقبلية، مروراً بأزمة الهوية الوطنية، وصولاً إلى أثر الثقافة المحلية اليومي-تظل عاملاً رئيسياً في إطالة أمد النزاع في السودان. وأي مسار جاد نحو سلام طويل الأمد لن ينجح من دون معالجة هذه الجذور. قد يتطلب ذلك سياسات إدماجية تعترف بالتنوع وتحميه، مع إعادة صياغة مفهوم المواطنة بطريقة تضمن مساواة كاملة بين جميع المكونات، لا على الورق فقط بل في الممارسة أيضاً.

رابعاً: دور التدخلات الإقليمية والدولية في تأجيج أو احتواء الصراع

يشكل العامل الخارجي أحد المحددات الأساسية لمسار الحرب الأهلية في السودان. فالصراع، كما يبدو، يتأثر إلى حد كبير بتدخلات إقليمية ودولية تتراوح بين الدعم العسكري والمالي والسياسي، وبين محاولات الوساطة وإرسال بعثات لحفظ السلام. ولا يمكن فصل هذه الأدوار عن مصالح الجهات المنخرطة فيها، سواء كانت دولاً مجاورة أو قوى كبرى. لهذا السبب، قد تسهم هذه التدخلات أحياناً في تهدئة النزاع وإيجاد مخرج، وأحياناً أخرى تزيد من تعقيده وتغذي استمراره. هذا ما تشير إليه (أمل، 2022، ص. 13)، الذي يلمح إلى أن المسألة تمشي على خط رفيع بين المساعدة وإعادة إنتاج المشكلة.

1- التدخلات الإقليمية وتأجيج الصراع

ساهمت العديد من الدول سواء المجاورة للسودان أو في منطقة الشرق الأوسط بشكل مباشر في زيادة وتغذية الصراعات وذلك بتقديم الدعم المباشر لبعض الأطراف في البلاد مما ساهم في تأجيج الصراع وإطالة أمد الحرب وتوفير حماية وملاذ أمن لقادة الفصائل المتناحرة. حيث تشير التقارير إلى أن عدد من الفصائل والحركات المسلحة في دارفور قد استلمت دعماً عسكرياً ومادياً من دول في منطقة الشرق الأوسط وذلك لتقويتها وتحقيق تقدمات ومكاسب على الأرض على حساب الفصائل الأخرى، (عبد الله، 2025). كما أن

التنافس بين دول إقليمية على النفوذ في السودان أثر سلباً على الاستقرار في السودان، حيث دعمت أطراف إقليمية الجيش أو قوات الدعم السريع حسب مصالحها (Gallop, 2023, p. 12).

2- التدخلات الإقليمية في احتواء الصراع

على الرغم من التدخلات الإقليمية والدور الذي تقوم به في تأجيج النزاعات في دولة السودان، إلى أن قامت بعض الدول الإقليمية وفي نفس الوقت بدور في حلحلة النزاع بين الأطراف السودانية. حيث استضافت دولة جنوب السودان في جوبا عام 2020 عدد من الجولات التفاوضية للتوصل إلى حلول سلمية بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة، وأسفرت هذه الجولات التفاوضية إلى توقيع اتفاق سلام ورغم أن الاتفاق لم ينفذ على بشكل محدود لكنه محاولة في نهاية الأمر لفض النزاع (أحمد، 2020، ص. 77). كما ساهم الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيقاد في دعم الحوار السياسي، وإن كان محدود الفاعلية بسبب الانقسامات الداخلية في السودان وتعتت أطراف النزاع.

3- التدخلات الدولية وتأجيج الصراع

القوى الدولية وتدخلاتها مثلها مثل القوى الإقليمية لم تكن بمنأى عن الأحداث في السودان، فقد زادت السياسات المتبعة من هذه الدول مثل روسيا والولايات المتحدة وتنافسها على المنطقة من حدة التوتر والنزاعات، كما أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان منذ تسعينيات القرن الماضي أنهكت اقتصاد السودان وزادت من التوتر والانقسام الاجتماعي والسياسي. ولا يخفى على أحد في السودان والدول المجاورة له أن الصراع الدولي على النفوذ في أفريقيا جعل السودان ساحة تنافس بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، حيث تسعى روسيا للحصول على قاعدة بحرية في البحر الأحمر مقرها بورتسودان بينما تسعى الولايات المتحدة للتدخل بحجة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية المدنيين (ICG, 2023, p. 5).

4- التدخلات الدولية في احتواء الصراع

على الرغم من تأجيج الصراع والنزاع في السودان من قبل الكثير من الدول، إلا أن هناك أيضاً مساعي دولية للحد من الصراع والنزاع ساهمت في الحد من العنف والتخفيف من أثاره، مثل دور الاتحاد الإفريقي وبعثة الأمم المتحدة في حماية المدنيين ودعم العملية السياسية، رغم كثرة الانتقادات الموجهة إليها بشأن محدودية دور الأمم المتحدة وبعثتها في السودان. ولا ننسى المنظمات الدولية والإقليمية التي ساهمت في تقديم مساعدات إنسانية عاجلة للتخفيف من آثار النزاع على المدنيين في مناطق النزاع.

المحور الثاني: تداعيات الحرب الأهلية في السودان

الحرب الأهلية في السودان مثلها مثل الكثير من الحروب الأهلية في العالم خلفت آثاراً وتداعيات في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. هذه الآثار لم تقتصر على الخسائر البشرية فقط بل طالت كافيت مؤسسات الدولة والاقتصاد الوطني وتسببت في موجات نزوح كبية إلى الدول المجاورة الأفريقية والعربية، فضلاً على الأثر السلبي على النسيج الاجتماعي في السودان (صالح، 2025 ص. 390). هذه الحروب تغذيها تراكمات وأحداث عنف سابقة تراكمت خلال العقود الماضية، ما يجعل التوصل لحلول ومعالجة هذه التداعيات أكثر تعقيداً ويحتاج إلى تطافر الجهود المحلية والدولية لفرض السلام ويسود الأمن والاستقرار في دولة السودان.

وتكمن أهمية دراسة تداعيات الحرب الأهلية في فهم الآثار السابقة للصراع على الدولة والمجتمع، وإبراز كيفية تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في تكوين بيئة هشة لا تساعد على الاستقرار أو التنمية. كما أن تحليل هذه التداعيات يعد خطوة أساسية لتحديد الأولويات لدولة وشعب السودان للوصول إلى بر الأمان وإعادة البناء.

أولاً: التداعيات الإنسانية – النزوح، اللجوء، الأزمات الصحية

تعد التداعيات الإنسانية من أخطر نتائج الحرب الأهلية في السودان، حيث تؤثر مباشرة في حياة الأفراد والمجتمعات وتهدد بقاء الدولة كمظلة تدافع على المواطنين والبلاد. تشمل هذه التداعيات النزوح الداخلي، واللجوء الخارجي، والأزمات الصحية التي تنشأ عن تدمير البنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية.

1- النزوح الداخلي

كان لتصاعد العمليات العسكرية بين قوات الحكومة السودانية والفصائل المسلحة أثر سيء على الشعب السوداني حيث بدأت الحرب الأخيرة في السودان بين قوات الحكومة وقوات الدعم السريع في أبريل عام 2023 ما أدى لنزوح ملايين المدنيين من المناطق التي تشهد اشتباكات مباشرة إلى مناطق أكثر أماناً بعيدة عن مناطق الاشتباكات، حيث تقدر التقارير الأولية لبعثة الأمم المتحدة في السودان إلى أن العدد الإجمالي للسكان النازحين في داخل دولة السودان وصل إلى سبعة ملايين لاجئ وذلك حتى شهر يونيو من عام 2024 حيث هذه أكبر موجة نزوح داخلي يشهدها السودان (OCHA, 2024, p. 3). كما تسبب موجة النزوح هذه في ضغط كبير على المدن والقرى التي استقبلت اللاجئين وأوتهم، ما أرقق موارد هذه المناطق وأحدث أزمة في الغذاء والمياه والسكن (عبد الرحمن، 2024، ص. 56).

2- اللجوء الخارجي

اللجوء خارج البلاد كان مقصد الكثير من السودانيين الذين لم يملأوا أماناً في داخل السودان فطرتهم الظروف للبحث عن دول مجاورة للعبور إليها مثل تشاد، ليبيا، مصر، جنوب السودان، وإثيوبيا. وبحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة في السودان فقد لجأ أكثر من 2.2 مليون سوداني إلى خارج البلاد منذ اندلاع الحرب في سنة 2023م أغلبهم من النساء والأطفال (UNHCR, 2024, p. 2). حيث تسبب هذا العدد الكبير من اللاجئين في الكثير من الصعوبات والمشاكل لهذه الدول التي استقبلت اللاجئين وذلك من الناحية الأمنية أولاً ثم من الناحية الإنسانية فضلاً عن زيادة الأعباء على المنظمات الدولية التي تقدم الخدمات والمساعدة للاجئين (أبو القاسم، 2018).

3- الأزمات الصحية

من الناحية الصحية تسببت الحرب الأهلية في تضرر النظام الصحي في السودان حيث أغلقت المئات من المؤسسات والمرافق الصحية في مناطق الاشتباكات كما تعرض الكثير من العاملين الصحيين للقتل والاستهداف، مما كان له الأثر السيء على النظام الصحي، حيث انتشرت الكثير من الأمراض المعدية مثل الكوليرا والملاريا وحمى الضنك في مخيمات اللاجئين في داخل السودان، كل هذا كان نتيجة حتمية لضعف الخدمات الصحية ومكافحة الأمراض المعدية ونقص المياه النظيفة (WHO, 2024, p. 5). غير ذلك أكدت تقارير بعثة الأمم المتحدة بالسودان تراجعت معدلات وجرعات وحمولات التطعيم للأطفال السودانيين مما زاد خطر انتشار وتفشي امراض خطيرة مثل الحصبة وشلل الأطفال (أمل، 2022، ص. 33).

4- التأثيرات النفسية والاجتماعية

بالإضافة إلى الأضرار المادية والصحية المباشرة التي خلفتها الحرب في السودان ظهرت آثار من نوع آخر وهي الآثار النفسية لدى السكان النازحين واللاجئين في داخل السودان وخارجه، خاصة عند الأطفال والنساء والشيوخ الذين شهدوا العنف وفقدوا أسرهم وأقاربهم في الحرب الدائرة هناك. كما توقفت أغلب المؤسسات المدنية والحكومية التي تقدم الدعم النفسي والاجتماعي عن العمل مما زاد من حدة الازمة الانسانية. إن معالجة هذه الآثار تتطلب استجابة إنسانية واسعة النطاق، تشمل توفير الحماية والمساعدات الطارئة من قبل مؤسسات الإغاثة المحلية والدولية والعربية، وإعادة بناء وتنظيم وهيكل النظام الصحي، ودعم برامج الصحة النفسية والاجتماعية. في النهاية كل هذه الجهود لن تكون ذات جدوى إذا ما استمرت الحرب والنزاع المسلح بين الحكومة والفصائل المسلحة دون التوصل إلى وقف لإطلاق النار يوفر بيئة آمنة لعمل هذه المؤسسات.

ثانياً: التداعيات الاقتصادية – تراجع الإنتاج، انهيار العملة، وهروب الاستثمارات

تعد التداعيات والآثار الاقتصادية التي تسببت بها الحرب الخيرة في السودان من أبرز التداعيات التي أثرت وسوف تؤثر على مستقبل السودان واستقراره المالي والاقتصادي، حيث أن كافة القطاعات المنتجة والخدمية تأثرت بشكل مباشر بسبب حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن. فتراجع الإنتاج وانهيار العملة المحلية وبدأت الاستثمارات الخارجية في العزوف والهروب من ولايات الحرب. كل هذه التداعيات حتماً سوف تؤدي إلى إضعاف الاقتصاد الوطني لدولة السودان وبالتالي تستمر الازمة ومعاناة الشعب السوداني (عبد الله، 2023، ص. 45).

1- تراجع الإنتاج

اتساع الحرب في السودان شل الأنشطة الإنتاجية بشكل كبير، وبالأخص الزراعة والصناعة وكافة الأنشطة الانتاجية. فقد تضررت مناطق الزراعة الكبرى في ولايات الجزيرة والنيل الأبيض وكردفان كثيراً، والسبب في ذلك يعود إلى نزوح وفرار أعداد كبيرة من السكان، وتخريب الطرق وقنوات الري والمخازن، إلى جانب تعطل خطوط الإمداد التي كانت تصل عن طريقها الحبوب والبنور والوقود إلى الحقول. وأما الجانب الصناعي والانتاجي، فقد توقفت مصانع كثيرة عن العمل والإنتاج بسبب انقطاع الكهرباء لفترات طويلة ومتكررة فضلاً عن صعوبة توفير المواد الخام. هذا التوقف أدى بطبيعة الحال إلى تراجع في الإنتاج ما شكل أزمة في حد ذاته. وبحسب تقديرات البنك الدولي، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 40% مقارنة بفترة ما قبل اندلاع القتال (World Bank, 2024, p. 7).

2- انهيار العملة الوطنية

العملة السودانية وقيمتها مرتبطة بشكل كبير بالاقتصاد السوداني الذي تأثر بالحرب كغيره من القطاعات حيث انخفضت قيمة الجنيه السوداني امام العملات الأجنبية، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو تراجع الصادرات وارتفاع الطلب على العملات الصعبة في السوق الموازية. فعلى سبيل المثال ومع بداية عام 2024 فقد الجنيه السوداني أكثر من 70% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي والذي انعكس على أسعار السلع والخدمات مسبباً ارتفاعاً حاداً في الأسعار (أمل، 2022 ص. 19). وفي النهاية فإن انخفاض قيمة العملة تسبب في رفع معدلات التضخم إلى مستويات وصلت إلى 350%، مما أسفر عن تدهور القوة الشرائية للمواطنين وزيادة الأعباء الحياتية والمعيشية على المواطن السوداني (IMF, 2024, p. 4).

3- هروب الاستثمارات

من العوامل المهمة لجلب الاستثمارات الأجنبية هي الاستقرار الأمني والسياسية في أي دولة تسعى لاستجلاب استثمارات أجنبية في السودان وبسبب الحرب الأهلية فقد الأمن وانعدم الاستقرار من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية مما أطر أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية للهروب للخارج للبحث عن بيئة آمنة ومستقرة. فقد أغلقت أغلب الشركات الأجنبية مكاتبها في العاصمة الخرطوم وأغلب المدن الأخرى التي تشهد اشتباكات مستمرة، (أبو القاسم، 2018). وبالرجوع إلى بيانات البنك المركزي السوداني تبين انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 60% خلال عام 2023 (UNCTAD, 2024, p. 5). فهروب وامتناع المستثمرين عن العمل في السودان يحرم البلاد من الاستثمارات وتمويل الكثير من المشاريع التنموية الضرورية للبلاد والشعب السوداني.

4- الأثر التراكمي على الاقتصاد الوطني

تتفاعل هذه العوامل الثلاثة لنتج حلقة مفرغة يدور خلالها الاقتصاد السوداني فضعف الإنتاج يقلل من الصادرات، ما يضغط على العملة الوطنية، ويؤدي إلى فقدان الثقة في الاقتصاد، وبالتالي هروب الاستثمارات. ومع استمرار الحرب تزداد صعوبة جذب التمويل الخارجي وتتعاظم الحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد. توضح التجربة السودانية أن الحرب الأهلية لا تدمر الأرواح والبنية التحتية فقط، بل تضرب الاقتصاد في صميمه وتدفعه نحو مسار طويل من الانكماش والانهيار. إن استعادة الإنتاج، واستقرار العملة، وإعادة جذب الاستثمارات تتطلب قبل كل شيء تحقيق الأمن والسلام ووضع سياسات اقتصادية عاجلة لإعادة بناء الثقة في السوق السودانية.

ثالثاً: التداعيات الاجتماعية – تفكك النسيج الاجتماعي، وارتفاع معدلات الجريمة

لا تقتصر تداعيات الحرب الأهلية في السودان على الجوانب السياسية والاقتصادية، بل تمتد لتتأثر البنية الاجتماعية للمجتمع السوداني. فقد أسهمت سنوات الصراع في إضعاف الروابط الاجتماعية، وتآكل قيم التضامن التقليدية، وارتفاع معدلات الجريمة والعنف المجتمعي. ويشكل هذا الجانب أحد أخطر التحديات أمام جهود إعادة بناء الدولة، إذ أن إعادة إعمار البنية الاجتماعية أكثر تعقيداً من إعادة الإعمار المادي.

1- تفكك النسيج الاجتماعي

أدت موجات النزوح الجماعي، والانقسامات الإثنية والقبلية، إلى إضعاف الروابط التي كانت تجمع بين مكونات المجتمع. فالمناطق التي كانت تشهد تعايشاً وقبولاً بين مجموعات قبلية أو إثنية مختلفة، تحولت إلى بؤر للتوتر والصدام نتيجة انتشار الشكوك وانعدام الثقة بين المجموعات الإثنية والطائفية (صلاح الدين، 2017). كما أن النزاعات على الموارد المحدودة في مناطق النزوح عمقت الانقسامات بين السكان الأصليين والنازحين. إضافة إلى ذلك، أدى غياب مؤسسات الدولة وانهيار الخدمات العامة إلى انحسار دور القيم المجتمعية التقليدية التي يقوم عليها المجتمع، وأصبح الولاء للمجموعة ولمناطق معينة سواء كانت قبلية أو جهوية (أحمد، 2023، ص. 38).

2- ارتفاع معدلات الجريمة

لقد تسببت الحرب في خلق بيئة تسيطر عليها الجماعات المسلحة فأصبح الوضع الأمني هش مما أتاحت المجال لانتشار الجريمة بمختلف أشكالها. فقد شهدت العديد من المدن السودانية ارتفاعاً في معدلات الجريمة والجريمة المنظمة حسب تقارير الأمم المتحدة بالخصوص، فتضاعفت عمليات القتل والنهب المسلح، والسطو، بالإضافة إلى الجرائم المنظمة مثل تهريب البشر والمخدرات (UNODC, 2023, p. 6). ويرجع

ذلك إلى انتشار السلاح بين المدنيين، وضعف الأجهزة الأمنية، وتدهور الوضع المعيشي. كما سجلت منظمات حقوقية زيادة في حالات العنف الاجتماعي خاصة ضد النساء في مناطق النزاع ومخيمات النزوح (UNHCR, 2024, p. 8).

3- الأثر الممتد على المجتمع

إن آثار الحرب الأهلية في السودان تجاوزت حدود الواقع الذي يعيشه السكان في البلاد، فتفكك النسيج والترابط الاجتماعي وارتفاع معدلات الجريمة يقفان حجر عثرة أمام عمليات المصالحة الوطنية، ويزيدان من احتمالية تجدد النزاعات في المستقبل. فانعدام الثقة بين المكونات الاجتماعية، ووجود بيئة تتسامح مع العنف بسبب انتشار السلاح، يضعفان أي جهود لإرساء سلام دائم. تؤكد التجربة السودانية أن الحرب الأهلية لا تدمر فقط الاقتصاد والمؤسسات، بل تصيب المجتمع ككل. فإعادة بناء النسيج الاجتماعي ومعالجة أسباب الجريمة يتطلبان تكاثف الجهود لتعزيز الأمن والاستقرار، ودعم برامج المصالحة، وإعادة إحياء القيم المجتمعية المشتركة التي يمكن أن تؤسس لتعايش سلمي طويل الأمد بين السودانيين.

رابعاً: دور التدخلات الإقليمية والدولية في تأجيج أو احتواء الصراع

التدخلات الخارجية أثرت بشكل كبير في مسار الحرب الأهلية في دولة السودان، لأن ما تفعله الدول والجماعات الأخرى من تدخل في مسار الحرب الدائرة هناك يؤثر بشكل كبير على القتال، مثل تقديم الأسلحة أو المال أو الدعم السياسي، أو محاولتها المساعدة في إحلال السلام أو إرسال أفراد للحفاظ عليه، خدمة لمصالح الدول الخارجية التي تقدم المساعدات. حيث ترتبط هذه الإجراءات بما يريده المشاركون في دعم الأطراف المتقاتلة، سواء كانوا دولاً مجاورة أو قوى عالمية كبرى، مما يعني أنهم إما يستطيعون المساعدة في إصلاح الأمور أو تفاقمها (أمل، 2022، ص 21).

1- التدخلات الإقليمية وتأجيج الصراع

لم يقتصر الصراع على الداخل فقط؛ فقد تدخلت بعض الدول المجاورة بشكل مباشر، أحياناً عبر تمويل فصائل مسلحة، وأحياناً عبر منح قادتها أماكن آمنة يتحركون منها. وتذكر تقارير أن جماعات مسلحة في دارفور حصلت على دعم لوجستي من دول قريبة، إما سعياً لكسب نفوذ جيوسياسي أو لحماية مصالح اقتصادية مرتبطة بتجارة الذهب والتهريب (عبد الله، 2025). ويبدو أن سباق النفوذ على البحر الأحمر زاد المشهد تعقيداً في السودان. ففي مراحل مختلفة، انحازت قوى إقليمية إلى جانب الجيش أو إلى قوات الدعم السريع، تبعاً لحساباتها ومصالحها المتغيرة مما اطال امد الحرب وزاد من معاناة الشعب السوداني (Gallop, 2023, p. 12).

2- التدخلات الإقليمية في احتواء الصراع

على الرغم من الدور الذي تقوم به الدول المجاورة في تأجيج الحرب، إلا أن بعض الدول الإقليمية قامت بدور في الوساطة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتناحرة. فعلى سبيل المثال، استضافت دولة جنوب السودان جولات تفاوضية بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في مدينة جوبا عام 2020 وأسفرت هذه الجولات التفاوضية لتوقيع اتفاق سلام شامل بين الحكومة السودانية وحركة الدعم السريع، ورغم محدودية تنفيذ هذا الاتفاق إلا أنه محاولة من دولة جارة لفض النزاع (أحمد، 2020، ص. 77). أيضاً كان للاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيقاد مساهمة في دفع تسهيل الحوار السياسي بين الأطراف، ولكن بشكل محدود الفاعلية في ظل الانقسامات الداخلية التي تعاني منها دولة السودان.

3- التدخلات الدولية وتأجيج الصراع

على المستوى الدولي فإن القوى الدولية لم تكن بعيدة عن الأحداث الجارية في السودان، فقد تسببت الكثير من سياساتها والدور الذي تقوم به هناك في زيادة حدة النزاع وتأجيج الحرب المستعرة بين الأطراف. فالعقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان منذ تسعينيات القرن الماضي أنهكت اقتصاد الدولة ودمرته، وأدت إلى مزيد من الانقسام الاجتماعي والسياسي. حيث يعتبر السودان ساحة لصراع القوى الدولية على النفوذ في قارة أفريقيا، مثل الولايات المتحدة وروسيا، حيث تسعى الأخيرة إلى الحصول على قاعدة بحرية في بورتسودان، فيما تركز الأولى على ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان، كلها مجرد حجج للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد واستغلال موارده النفطية مناجم الذهب هناك (ICG, 2023, p. 5).

4- التدخلات الدولية في احتواء الصراع

هنا نجد أن هناك جهود دولية تسعى إلى احتواء الحرب المستعرة بين الأطراف والحد من العنف وآثاره. من أبرز الأمثلة على ذلك جهود بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور (يوناميد) التي انتشرت عام 2007 بهدف حماية المدنيين ودعم العملية السياسية، رغم الانتقادات الموجهة إليها بشأن محدودية فعاليتها في حماية المدنيين. بالإضافة إلى ما قدمت الكثير من المنظمات الدولية من مساعدات إنسانية للنازحين فداخل البلاد وخارجها وذلك للتخفيف من أثار النزاع. من هنا يتبين لنا أن التدخلات الإقليمية والدولية في السودان ذات وجهين، فهي قد تكون أداة لتأجيج النزاع عبر دعم أطراف متحاربة لتحقيق مصالحها، أو وسيلة لاحتواء الصراع عبر جهود الوساطة والمساعدات. لكن وعلى أي حال فإن نجاح أي جهد خارجي في دعم السلام يظل مرتبطاً بوجود إرادة سياسية سودانية داخلية قادرة على توظيف هذه المبادرات السلمية بعيداً عن مصالح الجماعات المتقاتلة، أي تغليب المصلحة العامة الوطنية دعماً لأمن واستقرار السودان.

المحور الثالث: فرص وتحديات بناء السلام في السودان

يعتبر إرساء السلام في السودان الأساس لوقف الصراع المسلح في السودان ولضمان العدالة الانتقالية وإنهاء ومعالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الحرب فلا بد من وضع استراتيجية شاملة لمرحلة ما بعد الحرب، لذلك لا بد من وضع إطار يمكن من خلاله إعادة صياغة العلاقات بين مكونات المجتمع السياسية والاجتماعية، وبناء الأساس للاستقرار والتنمية وتحقيق العدالة. حيث تتجسد فرص بناء السلام في عدد من المبادرات والجهود المحلية والإقليمية والدولية، إلا أن الطريق نحو السلام صعب وطويل تتطلب تضافر جهود مكونات الشعب السوداني فهناك تحديات هيكلية معقدة ناتجة عن إرث طويل من الصراعات المسلحة والانقسامات السياسية والاجتماعية. نصل إلى أن فرص نجاح عملية السلام وتوافر بيئة سياسية وأمنية ملائمة، وإرادة حقيقية لدى الأطراف المتنازعة، ودعم مباشر من المجتمع الدولي لضمان تنفيذ الاتفاقات ومراقبة الالتزام بها. كما أن مشاركة الأطراف والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني يمثلان عنصراً جوهرياً لضمان استمرارية عملية السلام.

أولاً: فرص بناء السلام – وقف إطلاق النار، المبادرات المحلية، دعم المجتمع الدولي**1- وقف إطلاق النار**

لا شك إن وقف إطلاق النار يعد الخطوة الأولى والبداية لأي عملية سلام لأنه نتاج اتفاق بين الأطراف المتحاربة، فوق إطلاق النار يوفر بيئة آمنة نسبياً تكون البداية لانطلاق المفاوضات وتوفير المساعدات اللازمة للسكان للنازحين (عبد الله، 2025). وقد تم توقيع عدة اتفاقات لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتقاتلة برعاية إقليمية ودولية، كان آخرها المبادرة التي طرحتها الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) في أواخر عام 2024، والتي ساهمت إلى حد كبير في وقف إطلاق النار في مناطق عدة كانت تشهد اشتباكات عنيفة

(IGAD, 2024, p. 3). ولك هذه الاتفاقات لن تنجح وسوف يكون مصيرها النسيان كغيرها من الاتفاقات إن لم توجد آليات فعالة للرقابة والمساءلة لمنع الانتهاكات.

2- المبادرات المحلية

كثير هي المبادرات المحلية لوقف الحرب والحد من أثاره منها الجهود التي تبذلها زعامات قبلية، ومنظمات مجتمع مدني، للتوسط بين الأطراف المتحاربة، واحتواء النزاعات على المستوى المحلي لبعض المناطق التي تشهد اشتباكات متقطعة يمكن فضها أو إيقافها (سيد راضي، 2025). وقد أثبتت هذه المبادرات فعاليتها في بعض المناطق، حيث تمكنت من إعادة فتح الطرق، وتأمين عودة جزئية للنازحين في الداخل، ووقف أعمال العنف المتبادل بين الاطراف (عبد الرحمن، 2024، ص. 73). وتستمد هذه الجهود قوتها من القبول المجتمعي المحلي لتلك المناطق والمكانة الاجتماعية التي تحظى بها الأطراف المحلية أكثر من الوسطاء الدوليين الذين يحملون اجندة ومصالح تخدم سياستهم التوسعية في المنطقة (Assal, 2016).

3- دعم المجتمع الدولي

يسهم المجتمع الدولي في فتح أبواب للسلام عبر الدعم المالي والفني، إلى جانب ممارسة ضغط دبلوماسي يدفع الأطراف المتحاربة إلى احترام الاتفاقات. وتعمل وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي على توفير مساحات آمنة للحوار، وتنفيذ برامج لنزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين، مع مساندة مشاريع تنمية تساعد على ترسيخ الاستقرار (UNDP, 2023, p. 12) ويضم ذلك مبادرات محلية صغيرة، مثل دعم سبل العيش أو إعادة تأهيل الخدمات الأساسية، ما يعطي الشعور بعودة الحياة الطبيعية خطوة بخطوة. لكن استمرار هذا الدور يتطلب التزاماً ممتداً وتنسيقاً دقيقاً مع الفاعلين المحليين، حتى لا تتبدد الجهود أو تتكرر الأخطاء. تبدو فرص بناء السلام في السودان ممكنة، إذا توفر التزام جاد من الأطراف المحلية والدولية، وتم إنشاء آليات واضحة وفعالة لمراقبة وقف إطلاق النار، ودعم المبادرات التي تنشأ من داخل المجتمعات، وتعزيز حضور دولي متوازن وإيجابي يساند إعادة الإعمار وبناء المؤسسات. قد يبدو الطريق طويلاً أحياناً، لكنه يصبح أقرب حين تتكامل هذه الخطوات وتخضع لإدارة حكيمة قادرة على خلق بيئة مناسبة للأمن والاستقرار في السودان.

ثانياً: التحديات السياسية والأمنية – غياب الثقة، تعدد الفاعلين المسلحين

1- غياب الثقة بين الأطراف

يبدو أن ضعف الثقة بين أطراف النزاع هو من أكبر ما يعرقل أي مسعى لبناء السلام في السودان. فسنوات طويلة من الحرب، وتقلبات الحكم، ونقض الاتفاقات السابقة تركت وراءها ارثاً تاريخياً يصعب معه الالتزام بأي تسوية سياسية. ومع غياب ضمانات حقيقية للتنفيذ، يتعمق هذا الشعور، فالمؤسسات التي يفترض أن تضمن تطبيق الاتفاقات ضعيفة وغير قادة على تحمل المسؤولية في هذه المرحلة، ولا توجد جهة محايدة قادرة على فرض ما يتم الاتفاق عليه أو حتى متابعته بشكل مستمر. وخير دليل على ذلك الاتفاقات التي عقدها في السنوات الأخيرة ولم يتم الالتزام بتطبيقها. كثير من تلك الاتفاقات انهار قبل أن تنفذ بنوده، وهذا أدى إلى تغذية فكرة أن التفاوض لا يجدي، فبعض الفاعلين المحليين صاروا يرون طريقاً لا جدوى منه، لأنهم لا يرون من يضمن الوفاء بالالتزامات ولا من يراقب التنفيذ. بهذه الصورة يصبح الحديث عن تسوية أمراً ممكناً على الورق، لكنه صعب في الواقع، ما لم تتغير بيئة الثقة والضمانات.

2- تعدد الفاعلين المسلحين

يعتبر الوضع الأمني في السودان متأزماً بشكل كبير أمام تعنت القوات المتحاربة التي تسعى لزيادة رقعة سيطرتها على المدن والقرى السودانية، حيث تتوزع القوى العسكرية بين القوات المسلحة التابعة للنظام الحاكم في الخرطوم، وقوات الدعم السريع التي تتمركز في مناطق غرب البلاد، والحركات المسلحة الإقليمية، والمليشيات المحلية، فضلاً عن جماعات مسلحة ذات ولايات قبلية أو جهوية (أمل، 2022، ص 28). وللوصول إلى اتفاق شامل لا بد من مشاركة جميع هذه الأطراف في العملية التفاوضية، مما يزيد من الصعوبات والتعقيدات نظراً للمصالح المتضاربة بين الأطراف المتحاربة (Daoud, 2012). فضلاً عن امتلاك وحصول أغلب هذه الأطراف على مصادر تمويل مادية وعسكرية، من الداخل ومن دول خارجية، مما يمنحها قدرة على الاستمرار في القتال خارج إطار أي تسوية وبالتالي إطالة أمد الحرب الأهلية.

3- الانعكاسات الأمنية

إن غياب الثقة المتبادلة بين الأطراف المسلحة تضعنا أمام بيئة أمنية هشة، فيها تستمر الاشتباكات وحتى مع وجود اتفاقات لوقف إطلاق النار، من هنا تبين أنه يصعب ضبط الأوضاع في المناطق البعيدة عن العاصمة لأنها بعيدة عن سيطرة وتواجد القوات المسلحة للحكومة بشكل كافٍ يمكنها من فرض الأمن والاستقرار. كما إن انتشار السلاح على نطاق واسع يساهم بشكل كبير في احتمالات تجدد القتال حتى بعد التوصل إلى اتفاقيات سياسية (UN Panel of Experts, 2023, p. 24). هذه الحالة من الفوضى واختلال الأمن تضعف كل الجهود لإعادة الإعمار، وتضعف ثقة المواطنين والمستثمرين في مستقبل البلاد. من هنا يتبين لنا أن التحديات السياسية والأمنية في السودان تشير إلى أن السلام لن يتحقق بمجرد توقيع اتفاقيات، بل يتطلب بناء الثقة بين الأطراف، ووضع آليات راسخة متفق عليها ومدعومة محلياً ودولياً، لنزع سلاح الأطراف المسلحة المتحاربة أو دمجهم في القوات النظامية، وتعزيز المؤسسات الحكومية الرسمية التي سوف تصون هذه الاتفاقيات. وبدون معالجة هذه التحديات الجوهرية، ستبقى فرص بناء السلام عرضة للانهار.

ثالثاً: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية كركائز لاستدامة السلام

1- العدالة الانتقالية كضمان لعدم تكرار الانتهاكات

لا شك في أن العدالة الانتقالية من أهم الأدوات لضمان السلام والأمن والاستقرار في السودان، فالعدالة الانتقالية تركز على معالجة إرث وأسباب الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترات النزاع، من خلال وضع وبناء آليات المحاسبة، والتعويض، والصلح بين كافة الأطراف المتضررة (مجموعة مؤلفين، 2024). فغياب بند المحاسبة والتعويض العادل في الاتفاقيات السابقة أسهم في استمرار الانتهاكات، فيعتقد الكثير من القتل والمسلحين أنهم خارج دائرة العقاب والحساب، مما شجعهم على إعادة ارتكاب الجرائم التي زادت من تعقيدات الوضع الأمني في كافة أقاليم السودان. حيث يتطلب نجاح العدالة الانتقالية وجود إرادة سياسية حقيقية، ودعم مؤسسي وقانوني، ومشاركة أسر الضحايا في تصميم وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية.

2- المصالحة الوطنية كمدخل لإعادة بناء الثقة

تعتبر المصالحة الوطنية عنصراً مهماً وداعماً للعدالة الانتقالية، فالمصالحة تسعى إلى إعادة بناء الثقة بين المكونات الاجتماعية والسياسية السودانية (أمل، 2022، ص. 15). كما أن المصالحة تتطلب توافر بيئة مناسبة ومواتية وحوار صريح بين الأطراف تطرح فيه كافة القضايا العالقة وتناقش بكل شفافية بهدف التوصل لحلول مناسبة ترضي كافة الأطراف، مثل الاعتراف المتبادل بحقوق كافة الأطراف والتعهد بعدم تكرار الانتهاكات والتعديلات. وهناك الكثير من التجارب حول العالم للمصالحة الوطنية مثل المصالحة الوطنية في رواندا بعد الإبادة الجماعية في عام 1994، والتي أثبتت أن المصالحة القائمة على الشفافية والانفتاح تساهم في إغلاق ملفات الماضي وتهيئة المجتمع للتنمية والاستقرار ويسود الأمن (Lederach, 1997, p. 85).

3- التحديات التي تواجه العدالة والمصالحة

لا شك أن العدالة والمصالحة لها أهمية كبيرة لكن الصعوبات والتحديات التي تواجهها قد تكون أكبر من المتوقع خاصة في دولة السودان، ولعل أبرز هذه التحديات، غياب الثقة في مؤسسات الدولة، والانقسامات السياسية، وضغوط الأطراف المسلحة التي قد ترى في المحاسبة تهديداً لمصالحها فضلاً عن مصالح الأطراف الخارجية المتدخل في الصراع بالسودان وتدعم كافة الأطراف. ولا يغيب عنا الموارد والامكانيات المحدودة والاضلاع الأمنية الغير مستقرة والت تعيق تنفيذ برامج العدالة والمصالحة في السودان (UNDP, 2023, p. 19).

4- دور المجتمع الدولي والمبادرات المحلية

تتوفر للمجتمع الدول والمنظمات الدولية القدرة والإمكانات اللازمة لدعم مسارات التسوية السلمية من خلال توفير الخبرات الفنية، وتمويل التعويضات المطلوبة من بعض الأطراف، ومراقبة تنفيذ التوصيات (Daoud, 2012). ومن جانب آخر فإن المبادرات المحلية تساهم بفعالية لفض النزاعات خاصة تلك التي يقودها زعماء قبائل ومنظمات محلية حيث تقوم على تهيئة البيئة الاجتماعية الملائمة للتسوية السلمية وتجاوز الخلافات. فدمج الجهود المحلية والدولية يزيد من فرص نجاح هذه المبادرات ويعزز ثقة الشعب السوداني فيها. اجمالاً ولكي تتجج العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لا بد من بناء أسس متينة للسلام والعدالة في السودان. فبدون محاسبة عادلة، ومصالحة حقيقية يقبلها الجميع، ستبقى جذور النزاع قائمة، ويعود العنف من جديد.

رابعاً: الاستفادة من التجارب المقارنة في بناء السلام

من خلال تحليل التجارب المقارنة في بناء السلام يتبين لنا أن تحقيق السلام في السودان لا يقتصر على مجرد وقف إطلاق النار، بل يتطلب ترابط العوامل السياسية والاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع. فتجارب كل من رواندا، وجنوب أفريقيا، وليبيريا، تعد نماذج ثرية يمكن للسودان الاستفادة منها لتجاوز تحدياته الراهنة.

1- تجربة رواندا – العدالة التصالحية وإعادة الإعمار المجتمعي

بعد الإبادة الجماعية في روندا عام 1994، استخدمت رواندا المحاكم المجتمعية المعروفة باسم "الغاتشاك" حيث ساعدت هذه المحاكم في محاسبة العديد من الأشخاص، كما سعت إلى مساعدة الجناة على العودة إلى مجتمعهم (Clark, 2010, p. 72). كما أنفقت الحكومة أموالاً على التعليم والصحة والطرق، مما عزز الثقة بالحكومة وساعد كل الأطراف في المجتمع على العمل معاً من جديد. فيمكنك تكييف عملية السلام المتبعة في رواندا مع الحالة السودانية، كما أن تضمين برامج التنمية يمكن أن يدعم جهود السلام.

2- تجربة جنوب أفريقيا – لجنة الحقيقة والمصالحة

واجهت جنوب أفريقيا مشكلة وتحدي كبير بعد انتهاء نظام الفصل العنصري. فلقد أنشأت لجنة الحقيقة والمصالحة لمعالجة المشاكل التي خلفها نظام الفصل العنصري. حيث قامت اللجنة بجمع شهادات الضحايا والجناة ومنحت اللجنة العفو المشروط لمن اعترف بارتكابه جرائم أو أفعال يعاقب عليها القانون (Tutu, 1999, p. 45). فساعد كل هذا على تقليل الانقسامات في المجتمع، وبدأت عملية بناء السلام، وعلى الرغم من الانتقادات، أظهرت التجربة أن الشفافية والمصارحة مهمة لبناء السلام. أخيراً يمكننا الاستفادة من هذا الدرس ونطبقها في السودان لتعزيز المصالحة الوطنية.

3- تجربة ليبيا – دور المرأة في المفاوضات وإعادة الإعمار

خاضت ليبيا من حربين أهليتين بين عدة أطراف متناحرة داخل البلاد، وبفضل الرغبة الحثيثة لكافة الأطراف للوصول لحل سلمي عقدة المفاوضات الشاملة ضمت كافة أطراف الحرب منهم السياسيين والعسكريين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وكافة مكونات المجتمع. والجدير بالذكر أن النساء لعبن دوراً مميزاً في الضغط للوصول إلى اتفاق السلام عام 2003 (Gbowee, 2011, p. 103). ولا ننسى الدعم الدولي في إعادة بناء المؤسسات وتوفير الخدمات الأساسية (جعفر، 2022، ص.550). فالتجربة الليبية تبين لنا أهمية إشراك كافة فئات المجتمع خاصة النساء والشباب في بناء السلام.

الخاتمة

أظهرت الدراسة من خلال مباحثها الثلاثة أن الحرب الأهلية في السودان ليست حدثاً عابراً، بل هي نتاج تراكمات تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، عززتها التدخلات الإقليمية والدولية وأطالت أمدتها. وقد أجابت الدراسة عن إشكالياتها الرئيسية والفرعية، مؤكدة صحة فرضياتها بأن النزاع له جذور مركبة، وتداعيات سلبية شاملة، وأن فرص السلام موجودة لكنها مشروطة بمعالجة هذه الجذور.

النتائج

1. جذور النزاع تمتد إلى صراعات على السلطة، وتوزيع غير عادل للموارد، وانقسامات إثنية، وتدخلات خارجية.
2. تداعيات الحرب كان أبرزها ما تعرض له السكان من كارثة إنسانية أدت لنزوح ولجوء في الداخل والخارج، وانهيار الاقتصاد بتراجع الإنتاج وانهيار العملة، بالإضافة للتفكك الاجتماعي ارتفاع معدلات الجريمة.
3. فرص وتحديات السلام تكمن في كافة المبادرات المحلية والدعم الدولي، ويعرقلها انعدام الثقة بين الأطراف المتصارعة فضلاً عن تعدد الأطراف الداعية للحرب داخلياً وخارجياً.

توصيات الدراسة

- في ضوء ما سبق ولتحقيق سلام في السودان، توصي الدراسة بما يلي:
1. بناء الثقة وإصلاح المؤسسات من خلال العمل على إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية، وإنشاء نظام حكم مدني ديمقراطي يعزز الشفافية والمساءلة.
 2. معالجة المشاكل الاقتصادية فيجب وضع استراتيجيات لتوزيع عادل للموارد، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتقديم برامج تنمية موجهة للمناطق المهمشة.
 3. تفعيل العدالة والمصالحة بتبني آليات عدالة انتقالية فعالة، مع إشراك الضحايا، وضمان عدم الإفلات من العقاب، وإطلاق حوار وطني شامل لإعادة اللحمة الاجتماعية.
 4. تعزيز المشاركة في تحقيق السلام وفي عمليات صنع القرار والتفاوض لتشمل كافة فئات المجتمع، خاصة الشباب والمرأة.
 5. تنسيق جهود الدعم الدولي لتقديم دعم طويل الأمد يتكامل مع المبادرات المحلية، مع تجنب التدخلات في الشؤون الداخلية التي تغذي الصراع وتجدره.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو القاسم محمد إبراهيم عثمان. (2018). آثار التنمية غير المتوازنة على معدلات النزوح والهجرة في السودان (دراسة حالة معسكر أبوشوك للنازحين بولاية شمال دارفور) (2011م – 2016م).

- أحمد إبراهيم أبو شوك، & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021). الثورة السودانية (2018-2019): مقارنة توثيقية-تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- أمل، & أحمد. (2022). تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان. *مجلة السياسة والاقتصاد*, 15(14), 1-33.
- جعفر محمود سلمان عباس. (2022). الحرب الأهلية الليبيرية الثانية 1999-2003: الحرب الأهلية الليبيرية الثانية 1999-2003. *مداد الآداب*, 12(28), 569-537.
- حاتم عبد القادر محمود عبد القادر. (2025). الصراع السياسي والقبلي في السودان بين (1989م و2024م): دراسة تحليلية للتأثيرات الاجتماعية والسياسية على تفاعل الدولة مع المجتمع وتشكيل الهوية الوطنية. *المجلة الدولية للدراسات الإنسانية*, 4(1), 31-59.
- رباح عبد الرحيم صلاح الدين، & ياسر. (2017). أثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية "السودان نموذجاً". (Doctoral dissertation).
- ريم محمد موسى. (2015). دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية النزاعات السودانية نموذجاً. *المجلة الإفريقية للعلوم السياسية*, 4(2).
- سيد راضي، سماح، عبد الرحمن عبدالعال خليفة، صالح، & ياسمين. (2025). دور الأمم المتحدة في بناء السلام في دولة جنوب السودان (2011-2021). *Republic of South Sudan (2011-2021). مجلة السياسة والاقتصاد*, 27(26), 184-154.
- صالح احمد على جامع. (2025). الاستقرار السياسي وأثره على التنمية الاقتصادية في السودان (للفترة من 2000-2024م). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, 6(5), 395-379.
- عفراء عطا عبد الكريم الرئيس. (2021). لجنة الحقيقة والمصالحة في دولة جنوب إفريقيا. *Journal of the College of Basic Education*, 27(111), 652-641.
- مجموعة مؤلفين. (2024). تجربة الانتقال الديمقراطي في السودان (2019-2021) مشكلات الراهن وتحديات المستقبل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محمد خالد محمد عبد الله. (2025). قراءات حول النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأمن والاستقرار في السودان 1954-2025م. *Natural Sciences Journal & Humanities*, 6(5), 214-201.
- محمد خالد محمد عبد الله. (2025). قراءات حول النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأمن والاستقرار في السودان 1954-2025م. *Natural Sciences Journal & Humanities*, 6(5), 214-201.
- مزياني، فيروز، حذفاني، & سمية. (2016). الهوية، تنامي الولاءات التقليدية وانقسام الدول.
- مصطفى أبكر رمضان موسى. (2025). أسباب تجدد العنف القبلي بمدينة الجنيانة بولاية غرب دارفور. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, 6(8), 29-10.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Clark, P. (2010). *The Gacaca Courts, Post-Genocide Justice and Reconciliation in Rwanda*. Cambridge University Press.
- FT. (2025). *Sudan's Gold Rush Fuels Civil War*. Financial Times.
- Gallopin, F. (2023). *Regional Rivalries and the Sudan Conflict*. International Crisis Group Report.
- Gbowee, L. (2011). *Mighty Be Our Powers*. Beast Books.
- ICG. (2023). *Sudan: Navigating a Fractured Transition*. International Crisis Group Report.
- IGAD. (2024). *Report on Ceasefire Negotiations in Sudan*. Intergovernmental Authority on Development.
- IMF. (2024). *Sudan: Economic and Financial Outlook*. International Monetary Fund Report.
- Lederach, J. P. (1997). *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*. United States Institute of Peace Press.
- Bereketab, R. (2022). Challenges of Transition from Military to Civilian Rule in the Sudan. *Current Developments, Peace and Stability in the Horn of Africa*, 100.

- Assal, M. A. (2016). Civil society and peace building in Sudan: A critical look. *Sudan Working Paper*.
- Daoud, D. (2012). *Factors of Secession: The Case of South Sudan* (Doctoral dissertation, University of Saskatchewan).
- Ahmed, M., Raouf, M., & Siddig, K. (2025). What Are the Economic and Poverty Implications for Sudan If the Conflict Continues Through 2025? *The Journal of Development Studies*, 1-22.
- **OCHA** .(2024) .*Sudan: Humanitarian Crisis Overview* .UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.
- **Tutu, D** .(1999) .*No Future Without Forgiveness* .Doubleday.
- **UN Panel of Experts** .(2023) .*Report on Sudan* .United Nations Security Council.
- **UNCTAD** .(2024) .*World Investment Report 2024* .United Nations Conference on Trade and Development.
- **UNDP** .(2023) .*Humanitarian and Economic Impact of the Sudanese Civil War* .United Nations Development Programme.
- **UNDP** .(2023) .*Sudan: Post-Conflict Recovery and Peacebuilding* .United Nations Development Programme.
- **UNHCR** .(2024) .*Sudan Refugee Crisis Factsheet* .UN High Commissioner for Refugees.
- **UNODC** .(2023) .*Transnational Organized Crime in the Horn of Africa* .UN Office on Drugs and Crime.
- **WHO** .(2024) .*Health Sector Response to the Sudan Crisis* .World Health Organization.
- **World Bank** .(2024) .*Sudan Economic Monitor: The Devastating Impact of Conflict* . World Bank Group.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.